وظائف ومناصب الدولة العباسية في العصور المتأخرة (447–656هـ/ 1055–1258م) كما عرضها تاج الدين السبكي (ت:771هـ/1370م) في كتابه معيد النعم ومبيد النقم

الباحث الأول:
م. د. حسان يحيى فرحان
جامعة سامراء/ كلية الآداب

الباحث الثاني:
م. احمد فرحان حسين
جامعة سامراء/ كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

في العصور العباسية المتأخرة ظهرت مناصب ووظائف جديدة ومستحدثة غير التي عهدها العصر العباسي الاول؛ وذلك لوجود سلطة مهيمنة على الخلافة وهي التي كانت تتمسك بمقاليد السلطة وتعيين وعزل الأشخاص كلهم بحسب وظيفته ومنصبه، وكذلك انفتاح بغداد على الاقاليم المجاورة ونقل بعض اعمال تلك الاقاليم الى داخل السلطة المركزية مما نتج ظهور وظائف جديدة ولها صلاحيات مختلفة.

جاء تاج الدين السبكي مستعرضا بعض الوظائف والمناصب في كتابه "معيد النعم ومبيد النقم"، وأبرز وأعظم مكانة من هذه الوظائف، الوظيفة الاعلى، وهي الوزير مرورا بالقاضي وقائد الجيش وصاحب الشرطة وكذلك وظيفة الشيخ، وقد أبرز الدواوين التي لها أهمية في الدولة مثل: ديوان الجند، وديوان الخراج.

الكلمات المفتاحية: السبكي، المناصب، الوظائف، معيد النعم، مبيد النقم، العصور العباسية، المتأخرة.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The functions and positions of the Abbasid state in the later eras (447-656 AH/1055-1258 AD) as presented by Taj al-Din al-Subki (d. 771 AH/1370 AD) in his book, "The Restorer of Blessings and the Absorber of Misfortunes."

Dr. Hassan Yahya Farhan
University of Samarra\ College of Arts
Ahmed Farhan Hussein
University of Samarra\ College of Management and Economics

Abstract:

New and innovative positions and jobs emerged in the late Abbasid era, different from those of the early Abbasid era. This was due to the presence of a dominant authority over the caliphate, which held the reins of power and appointed and dismissed all individuals based on their position and status. Baghdad also opened up to neighboring regions and transferred some of the work of those regions to the central authority, resulting in the emergence of new positions with different powers.

Taj al-Din al-Subki reviewed some of the positions and jobs in his book, "The Restorer of Blessings and the Exterminator of Misfortunes." He also highlighted the most prestigious of these positions, from the highest position of minister, through judge, army commander, and police chief. He also focused on the sheikh and the most important bureaus of state importance, such as the Bureau of Soldiers and the Bureau of Taxation.

Keywords: Al-Subki, positions, jobs, restorer of blessings, destroyer of misfortunes, the late Abbasid era.

المقدمة:

يتناول هذا البحث بالتحليل والدراسة أحد ابرز المصادر المهمة الفكرية التي ارخت للواقع الإداري والسياسي في الدولة العباسية وفي عصورها المتأخرة، وهو كتاب (معيد النعم ومبيد النقم) لتاج الدين السبكي(ت،771 هـ/1369م)، ويعد هذا الكتاب من الكتب المهمة في تلك الحقبة، وهو ليس مجرد سرد تاريخي بل يعكس منظورا نقديا عميقا لهذه الوظائف والمناصب في تلك المرحلة التاريخية المهمة التي اتسمت باضطراب سياسي وانحدار إداري انعكس بشكل مباشر على اداء الدولة العباسية، وتهدف هذه الدراسة الى تقديم قراءة تحليلية لفهم مفهوم الوظيفة والمنصب كما طرحها السبكي، ورصد نقده البنيوي لممارسات السلطة في عصره من جهة، وتصنيف الوظائف بين الكفاءة والقوة والاداء والمصلحة من جهة أخرى.

وتعد العصور العباسية المتأخرة من أهم الحقب في تاريخ الإسلامي ككل، إذ شهدت تحولات كبيرة على المستوى السياسي من جهة والمستوى الإداري من جهة أخرى، تلك التحولات نتيجة لتداخل القوى العسكرية، وكذلك الشروع في ظل الضعف العام للدولة والخلافة العباسية، وقدم لنا السبكي في هذا الكتاب دراسة تحليلية وصفية لمنظومة الوظائف والمناصب، إذ يمثل هذا الكتاب مصدرا لفهم كيفية تأثير التعيينات الادارية والسياسية على أداء الدولة وكيفية اندماج الولاء السياسي والكفاءة في ادارة الدولة، وحدد السبكي في بعض صفحات الكتاب تقويما لأداء بعض الوظائف ومرتكزاته الفكرية لتقييم المنصب وشاغليه.

شهد هذا العصر تحولات جذرية في بنية الدولة وهي صعود وتحكم السلاطين على حساب ضعف السلطة المركزية، مما أدى الى التدخل في اختيار الشخصيات للوظائف والمناصب من قبل السلاطين والامراء، ومع تقدم الزمن اصبحت المناصب –ولاسيما العسكرية– تحت سلطة وسيطرة السلاطين والامراء، مما أثر على توزيع السلطة وتغيرت طبيعة النظام الاداري فيها.

وهنا استعرض السبكي مفهوم الوظيفة في الفكر الإسلامي، وقد أكد أن الوظائف ليست مجرد مناصب إدارية بل هي مسؤوليات تتطلب الكفاءة والعدالة في العمل، وقد بين أن المرتبة الشرعية والمكانة السياسية هي ما يميز عمدة الوظيفة او المنصب، إذ وضح أن الوظيفة الاسلامية تقتصر على كفاءة الشخص في أداء مهامه ولا تعتمد فقط على الولاء السياسي أو العلاقات الأخرى مثل: القرابة والتقرب من السلطة المركزية.

استعرض السبكي دراسة مهمة ومفصلة للوظائف والمناصب في العصور المختلفة ومنها العصور العباسية المتأخرة، وأجرى دراسة شاملة لهذه المناصب وبين تأثير الفساد الإداري والسياسي وكذلك الولاء الشخصي في تعيينات المناصب الادارية، مما ادى إلى ضعف الدولة

والهيمنة على سلطتها العليا، وكذلك أدى إلى ضعف فاعلية الدولة العباسية في تلك المرحلة المتأخرة.

حوت الدراسة مبحثين: الأول وهو الإطار النظري والتاريخي وانقسم إلى محورين الأول حياة المؤلف ومنهجه ومصادره وكذلك كتابه معيد النعم ومبيد النقم والمحور، والثاني الدولة العباسية في عصورها المتأخرة والوضع السياسي والإداري واستهدف اهم ما ورد في ذلك العصر.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان الوظائف والمناصب العباسية، وقد تناول المحور الأول الوظائف الدينية والإدارية وجاءت في المرتبة الأولى الخلافة وبعدها القضاء ثم الوزارة ومنصب الشيخ والدواوين.

أما المحور الثاني فتضمن الوظائف العسكرية والمالية، فذكر المناصب والوظائف والقيادات العسكرية وبعدها الشحنة والشرطة ثم ديوان الخراج وختمت الدراسة بإبراز أهم مواطن الضعف والقوة للوظائف والمناصب التي كانت في العصور العباسية المتأخرة التي شهدت تحولا في التاريخ الإسلامي على حد سواء.

المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي

أولا: تاج الدين السبكي وكتابه (معيد النعم ومبيد النقم)

١ – حياته:

هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (الصفدي، 2000، 210/19) ؛ (السبكي، 1413هـ، 139/10)، ابو نصر قاضي القضاة[1] (الدارقطني، 1429هـ، 149)، المؤرخ الباحث ولد في القاهرة سنة (728هـ/1328م) وانتقل الى دمشق مع والده فسكنها وتوفي فيها سنة (771 هـ/ 1370م) (ابو المعالي، 2007م، 9)، نسبته إلى سبك وهي قرية في المنوفية بمصر (السبكي، 1999م، 1/ 54) ؛ (الزركلي، 2002م، 184/4)، جده علي بن عبد الكافي ولد في سلطنة المنصور سيف الدين قلاوون[2] في سنة (683 هـ/1284م) وقد عاصر سبعة عشر سلطانا من سلاطين المماليك البحرية (السبكي، 1999م، 64/1).

([1]) **قاضي القضاة:** هي وظيفة إدارية مستحدثة في العصر العباسي الأول استحدثتها الدولة نتيجة لتطور الإدارة القضائية، فجاء هذا المنصب نتيجة لوجود بعض القضايا المهمة التي تتطلب مراجعة قاض آخر اعلى درجة في معرفة الاحكام الشرعية، وأول من تولاه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم في عهد الخليفة هارون الرشيد (الكندي، 1908م، ص302).

([2]) **سيف الدين قلاوون:** هو السلطان الملك المنصور سيف الدين أبو المعالى وأبو الفتح قلاوون بن عبد الله الألفي التركي الصالحي النجمي السابع من ملوك الترك بالديار المصرية، والرابع ممن مسه الرق. ملك الديار

وهو إمام من أئمة الاجتهاد نعته الذهبي بالقاضي العلامة الفقيه المحدث الحافظ فخر العلماء، كان صادقا ثبتا خيرا دينا متواضعا حسن المظهر من اوعية العلم وعلى دراية في الحديث وتحريره والأصول يقربها والعربية يصففها، قال ابن حجر العسقلاني: وقد باشر القضاء بهمة وصرامة وعفة وديانة (السبكي، 1999م، 64/1)، ومن تصانيفه كتاب (الاشباه والنظائر)، و(الابهاج في شرح المنهاج)، و(رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب) وتلاه (طبقات الشافعية الكبرى)، ومن الكتب التي اختصت في علوم الحديث هو كتاب (قاعدة في الجرح والتعديل)، وكتاب (قاعدة في المؤرخين)، وكذلك (معجم الشيوخ)، وكتابه (معيد النعم ومبيد النقم) (ابن حجر العسقلاني، 1972م، 49/4)؛ (السيوطي، 1967م، 328/1).

2. كتاب (معيد النعم ومبيد النقم):

كان تاج الدين السبكي يتبحر في بطون التاريخ ومعرفة اخبار الماضين؛ لأن فيها العبر، إذ أصبح لديه إلمام بتجارب السابقين، واهتم في النظر بتراجم الناس واحوالهم، وكذلك اهتمامه بالتاريخ الى جانب العلوم الأخرى (السبكي، 2004م، 230/1)؛ (السبكي، 1999م، 1/ 83)؛ (السبكي، 1413هـ، 206/2).

لقد بنى المؤلف السبكي كتابه على ذكر ما يحافظ على الانسان في هذه الحياة النعمة التي اسداها الله اليه ويدفع عنه السوء والبأساء، ومرد ذلك الى أن يقوم كل امرئ بما يجب عليه ويؤدي حق العمل الذي خصص له، ويراعي ما رسم الشرع في امره، وقد استتبع ذلك أن يذكر الاعمال في عصره والوظائف الديوانية وغيرها، ويفصل ما يطلب في كل عمل ووظيفه ويذكر ما يقضي به القانون الشرعي حتى يفضي العمل الى غايته الصحيحة، ويكون مجتمعا صالحا في هذه الحياة (السبكي، 1986م، 8)؛ (عبد القادر القرشي، 1993م، 9/1).

وذكر السبكي في هذا الكتاب النعم الدنيوية التي قال فيها: ((هي التي كانت محط غرض السائل عسى أن ينتبه بها للنعم الأخروية، إذ هي غاية الوسائل وانا ارجح أن من كانت عنده نعمة الله تعالى في دينه ودنياه وزالت، فنظر هذا الكتاب نظر معتقد وفهمه وعمل بما تضمنه بعد الاعتقاد، عادت اليه تلك النعم خير منها وزال همه بأجمعه)) (السبكي، 1986م، 11، 12).

حوى الكتاب محورين: الاول في النعم واقسامها، ناقش مفهوم النعمة وكذلك انواعها وربطها بالشكر والبلاء والكفر والجحود (السبكي، 1986، 18، 20)، أما المحور الثاني فاهتم

المصرية بعد خلع الملك الصغير العادل بدر الدين سلامش (678هـ)، وجلس على سرير الملك بأبهة السلطنة وشعار الملك وتم أمره، توفي سنة (689هـ). (المقريزي، 1997، ص218؛ ابن تغري، د.ت، ص293-303).

في الوظائف والمناصب، ويعد هذا الكتاب مصدرا تاريخيا في الوظائف الدينية والادارية والمهنية في عصره، إذ سرد أكثر من (113) وظيفة او مهنة واخذ يعرف كل وظيفة ويشرح مهمتها ويضعها في سياقها الزمني، إذ اشتمل:

أ-الوظائف العليا، مثل: الخلافة والوزارة والقضاء.

ب- الوظائف الدينية، مثل: الإمامة والافتاء والتدريس.

ج- الوظائف الادارية والسياسية، مثل: الحجابة والشرطة والدوادارية[3].

د- الوظائف المهنية، مثل: النجار والحائك والطبيب والحجام والصيدلي (السبكي، 1986م، 42).

(3) منهجه ومصادره:

قبل الدخول في تفاصيل منهج السبكي بكتاب (معيد النعم ومبيد النقم) نود أن نوضح مفهوم المنهج في البحث الاسلامي ولاسيما في مجالات النقد الفقهي والتاريخي، ويعد هو الخطوات والاساليب التي يتبعها الباحث للوصول الى حقيقة ما أو لترتيب المعلومات بصورة علمية مقتضبة في السياق الاسلامي والتاريخي -على حد سواء- ويتسم المنهج بالاعتماد على الادلة الشرعية المعروفة وهي: (الكتاب، والسنة، واجماع العلماء، والقياس) مع مراعاة الشروط المهمة في التثبت والتوثيق (الغزالي، 1972م، 15، 45).

لقد بدأ السبكي منهجه بضرورة التثبت والتحقق من صحة ما ينسب الى العلماء او الفقهاء من اقوال او فتاوى، ولاسيما تلك التي تسبب نزاعا في فهم مضمون الاحكام الشرعية، وكان يحرص على الرجوع الى المصادر الاصلية، فذكر النصوص بشكل دقيق مع بيان المصادر مما ما يعكس حرصه على الدقة العلمية (السبكي، 1986، 45، 110).

ولا يكتفي السبكي بذكر الاقوال بل يعرض الادلة الشرعية التي تستند اليها هذه الاقوال سواء من القرآن الكريم او السنة النبوية او اراء العلماء الاوائل فيوضح مدى توافقها مع الادلة الشرعية او تعارضها معها (الشاطبي، 1985م، 1/ 85، 150).

وفي كتاب (معيد النعم ومبيد النقم) استعمل السبكي الجانب التربوي والاخلاقي بإرشاد القارئ الى اهمية التثبت وعدم الانسياق خلف الاقوال دون تدقيق ويشجع على اتباع المنهج العلمي في قبول الاقوال او رفضها (الغزالي، 1972م، 78، 120).

([3]) **الدوادارية:** كلمة مركبة من دوا عامية، ومن الكلمة الفارسية دارا أي صاحب الدواة وتجمع دوادارية، ويطلق هذا الاسم على الأشخاص الذين يتولون ارسال رسائل السلطان، كما يعرضون العرائض والاسترحامات، ويدخلون السفراء وغيرهم من الشخصيات ليقابلهم السلطان (دوزي، 2000، ص428).

واتبع السبكي اسلوبا علميا ولغويا مميزا، إذ اتسم بالوضوح والرصانة، فهو يستعمل لغة علمية دقيقة مع الحرص على بلاغة التعبير، مما يسهل على القارئ فهم الموضوعات المعقدة، وكذلك اعتمد على الطرح المنطقي إذ ربط بين الادلة والاستنتاج وعزز النتائج بطريقة منهجية مما أظهر قوة موقفه وموضوعيته (السبكي، 1986م، 150، 210)؛ (احمد، 2015 م، مج 134، عد 55، 75،60).

وكان السبكي يعيش في بيئة علمية متنوعة متنورة، إذ تراكمت القرون السابقة كمصادر فقهية وتاريخية ضخمة، مثل كتب: التفسير والحديث والفقه واصول الفقه والتاريخ الاسلامي، وكتابه (معيد النعم ومبيد النقم) يأتي في سياق يتسم بزيادة النقل المنهجي للتراث وتسلسل الاحداث التاريخية بصيغة سرد مرتب، واعتمد كذلك على مصادر متعددة تضم التراث الاسلامي الاصيل من كتب الحديث والفقه والتاريخ الاسلامي، واتسمت مصادره بالدقة والموثوقية، وأهم المصادر التي اعتمد عليها السبكي هي: صحيح البخاري وصحيح مسلم؛ لاهتمامه البالغ في الحديث النبوي الشريف، وأخذ يستعين بالنصوص الصحيحة عند مناقشة الاحكام والفتاوى (السبكي، 1986م، 48، 53).

تعتمد المواقف الفقهية على الفهم الصحيح للنصوص القرآنية لذا استعمل السبكي التفاسير المهمة مثل: تفسير الطبري، إذ استشهد بتفسيره لتوضيح مراد الآيات المرتبطة بالمسائل الفقهية (السبكي، 1986م، 75 ،80)، واستعمل كتب الفقه والاصول باعتماد المصدر الاساس لأقوال العلماء فهو ينقل ويقارن آراءهم في كتبهم مثل: كتاب المغني لابن قدامة إذ استعان بالكتاب في ابراز اراء الحنابلة (السبكي، 1986م، 100، 120).

وفي كتب التاريخ والطبقات اعتمد على اهم المصادر التي استعملها لتوثيق اقوال العلماء وتحديد صحتها عبر معرفة سلسلة رواياتهم واعلامهم مثل: كتاب طبقات الحنابلة لتاج الدين السبكي الذي قدم فيه توثيقا دقيقا لشخصيات العلماء (السبكي، 1986م، 190، 200)، وكذلك كتاب سير اعلام النبلاء الذي استعان به لمعرفة تراجم العلماء وأحاديثهم (السبكي، 1986م، 210،220).

واعتمد السبكي على كتب الطبقات والسير لتوثيق نسبتهم للأقوال والتحقق من سلامة الاسناد مستعينا بها في كشف زيغ الاقوال او صحتها (السبكي، 1986م، 200،220).

وكان لتنوع المصادر وجودتها العالية الاثر الاكبر على ترصين كتاب تاج الدين السبكي من وجهة نظر العلماء والمؤرخين، إذ تمتع بقوة المنهج النقدي وسمح للسبكي في اجراء مقارنات دقيقة ومتكاملة ومنحه الحصانة العلمية، مما يعكس النزاهة العلمية في عرضه.

ثانيا: الدولة العباسية في العصور المتأخرة (الوضع السياسي، والاجتماعي، والاداري)

1- الوضع السياسي، والاجتماعي، والاداري:

تعد العصور العباسية المتأخرة مرحلة مفصلية في تاريخ الدولة الاسلامية، فقد شهدت تحولات جذرية في بنية الدولة على المستويين السياسي والاجتماعي، فضلا عن تغيرات كبيرة في طريقه الادارة والحكم مع تراجع السلطة المركزية للخلافة في بغداد وظهور قوى محلية واقليمية نافذة ثم تعديل الانماط السياسية والادارية وتغيير الوسائل التي بوساطتها كان الافراد يستحصلون المناصب الادارية والسياسية، وبدلا من أن تكون القيم الاساسية للولاء والكفاءة هي التي تحدد صعود الافراد اصبح المال والواسطة والنفوذ العسكري والتحالفات السياسية اقوى الادوات للوصول الى المناصب العليا (الزهيري، 2024م، مج 16، عد1، 203، 240)، ومع ازدياد نفوذ القادة العسكريين بدأت تظهر علامات الفوضى، إذ شهدت الدولة سلسلة من الاغتيالات والانقلابات وكان الخلفاء يعينون ويعزلون أحيانا بأمر القادة العسكريين دون الرجوع الى ارادة الامة او نخبها الدينية والعلمية، وقد وصف الطبري تلك المرحلة بأنها سنوات المحن والفتن (الطبري، 1960م، 9/ 150).

وشهد ذلك العصر كذلك انتشار الدويلات الاقليمية في المغرب والاندلس وبلاد الشام مثل: الادارسة[4] والفاطميين والزنكيين والحمدانيين[5]، وهي دول كانت تتمتع باستقلال شبه تام عن بغداد عاصمة الخلافة، وواجهت الخلافة تحديات اقتصادية نتيجة لتناقص الموارد وانفصال الأقاليم، وقد ظلت الخلافة العباسية حاضرة في الوعي الجمعي الاسلامي بوصفها رمزا لوحدة الامة ومرجعيتها الدينية وإن كانت دون سلطة تنفيذية حقيقية، وأشار المقريزي الى أن ((الخلافة ببغداد إنما كانت في يدها البركة والدعاء واما السلطان فبيد غيرهم)) (المقريزي، 1996م، 2/ 356).

2- مسالك الوصول الى المناصب الادارية والسياسية:

كان الوصول الى المناصب الادارية والسياسية في العصور العباسية المتأخرة يتسم بتعقيدات متعددة، إذ تطورت هذه المسالك بشكل ملحوظ في مدة الانحلال السياسي والاجتماعي

([4]) **الأدارسة:** تنسب لمؤسسها ادريس بن عبد الله ابن الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) الذي جاء الى المغرب الأقصى في اعقاب فشل احدى الحركات المناوئة التي اشترك فيها ضد الدولة العباسية، امتد تاريخ هذه الدولة بين عامي (172- 363هـ / 877- 974م) (ابن خلدون، 1988، ص16-20).

([5]) **الحمدانيين:** ينتسب الحمدانيون الى قبيلة تغلب العربية، وكانوا يقيمون في الجزيرة الفراتية، اسسوا امارة لهم سنة (293هـ) واتخذوا من الموصل وحلب مركزا لا دارتها، ومؤسس دولة الحمدانيين في الموصل ناصر الدولة الحمداني، أما في حلب فمؤسسها سيف الدولة (السامر، 1970، ص100).

ومع تراجع قوة الخلافة في بغداد وظهور قوى محلية واقليمية جديدة، فقد كان للنفوذ العسكري والمالي الدور الأكبر في تحديد من يتولى المناصب، في حين تضاءل دور الكفاءة والولاء العاطفي للخلافة، وتعد التوصيات الشخصية أكثر الطرق شيوعا في تعيين المسؤولين في العصور العباسية المتأخرة، فلم يعد تعيين الاشخاص في المناصب مقتصرا على الكفاءة او القدرات الشخصية بل أصبح الارتباط بعلاقات قوية مع الوزراء أو كبار القادة أحد العوامل الاساسية، ذكر القلقشندي: ((إن كثير من المناصب الادارية في ديوان الانشاء كانت تمنح بناء على التزكية الشخصية دون مراعاة الكفاءة)) (القلقشندي، 1987م، 4/ 213).

وأدى الفساد المالي إلى تحول الرشاوي والهدايا الى وسيلة فاعلة لتولي المناصب، فقد كانت الاموال تقدم كعروض لمنح المنصب، ولاسيما في العصور العباسية المتأخرة، وأشار ابن الجوزي في (كتابه المنتظم في تاريخ الملوك والامم) الى حادثة في مدة حكم الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ/908-932م)، إذ دفع أحد رجال الدولة مبلغا ماليا ضخما ليعين واليا على الموصل (ابن الجوزي، 1992م، 13/ 145).

وتعد العلاقة بين الجيش والحكم العباسي من أهم العوامل التي شكلت عملية تعيين المناصب في العصور العباسية المتأخرة بعد أن تزايدت قوة الجيوش التركية والسلاجقة على حد سواء، إذ أصبح لهم دور حاسم في تعيين القضاة والوزراء والولاة، فغالبا ما كانت تلك القيادات العسكرية هي التي تعزل الخلفاء وتوليهم مثل: التغيرات التي حصلت في العصور العباسية المتأخرة (ابن الأثير، 1987م، 275/29).

واستمر تأثير القوى الإقليمية –مثل: البويهيين والسلاجقة– في تعيين كبار المسؤولين في الدولة العباسية، وعلى الرغم من أن الخليفة العباسي كان له الدور الرسمي في تعيين الولايات، إلا أن هذه السلطة جاءت تحت تأثير القوى الإقليمية التي كانت تدير الولايات باسم الدولة العباسية، وقد اشار المقريزي الى العديد من البراءات السلطانية التي كانت تصدر بأمر من الوزير أو السلطان على الرغم من أنها كانت تظهر وكأنها صادرة عن الخليفة (المقريزي، 1996، 2/ 32).

المبحث الثاني: الوظائف والمناصب العباسية

اولا: الوظائف الدينية والادارية

١ – الخلافة:

أصبحت الخلافة[6]، في العصر العباسي وراثية تماما، ولقد وجهت في هذه المسألة أقسى ضربة الى تقاليد العرب إذ تجاهل العباسيون مشكلة السن، فعهدوا بالخلافة الى الذين لم يبلغوا سن الرشد بل اسندوا ولاية العهد الى أكثر من واحد كما فعل الخليفة المهدي (158–169هـ/774– 785 م) والخليفة هارون الرشيد (169–193هـ/786–808م) والخليفة المتوكل على الله (232–247هـ/846–861م) وربما كانت الطريقة معروفة في العهد الاموي، إلا أن العباسيين توسعوا فيها وجروا بها على الخلافة الويل والثبور (الصالح، 1417هـ، 269،270).

واتخذت الخلافة العباسية في تلك الحقبة الدين الشعار الرسمي لها، وقد قربت العلماء وقدست الشعائر؛ لأنها بالدين بسطت سلطانها وثبتت اركانها، وبالتدرج التاريخي لأطوار الخلافة نجد أن ألقابا ثلاثة أطلقت على رئيس الدولة في الاسلام هي: الخليفة والامام وامير المؤمنين، وهي ألفاظ ترتد الى معنى واحد (ابن خلدون، 2004 م، 164).

اقتصر دور الخليفة في العصور العباسية المتأخرة على ممارسات شكلية منها: الخطبة باسمه في المنابر، وسك العملة باسمه، واستقبال السفراء، وكتابة المراسيم الرمزية، ومنح الالقاب الشرعية للملوك والسلاطين. وكان السلطان هو صاحب القرار الفعلي في شؤون الدولة بما فيها تعيين الوزراء والقضاة وقيادة الجيوش بل أن بعض الخلفاء عزلوا واهينوا بقرار من الأمراء (ابن الجوزي، 1992، 16/ ص13).

وقد مثل ذلك الوضع ازدواجية في الحكم، فبينما كان الناس يجلون الخليفة إلا أن السلطة الحقيقية كانت بيد السلاطين والقادة، وقد لحظ الرحالة ناصر خسروا في رحلته الى بغداد ذلك إذ قال: ((رأيت خليفة لا يملك شيئا الا اسمه)) (ناصر، 1992م، 89). واستعرض تاج الدين السبكي إمكانات الخليفة ويأتي من بعده السلطان ونوابه والقضاة وسائر ارباب الامور، إلا أن التكوين الإداري لهذه المناصب والحكم الفعلي كان للسلطان (السبكي، 1986م، 18).

٢ – القضاء:

يعد منصب القضاء من اهم المناصب الادارية والدينية في الدولة العربية الاسلامية جمعاء، وقد تطور هذا المنصب خلال العصور العباسية ليواكب المتغيرات السياسية والاجتماعية

([6]) **الخلافة:** في اللغة من (خلف)، أي: جاء بعد، وهي في الاصطلاح الإسلامي تعني النيابة العامة عن الأمة في إقامة وسياسة الدنيا به، وعرفها الماوردي فقال: (الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا). ينظر: (الماوردي، 1985م، ص15)؛ (أحمد، 1958م، ج 2، ص 323).

التي عصفت في الدولة آنذاك، ولاسيما في مرحلتها المتأخرة فقد كان وضع الوظيفة هذه ذا اهمية كبرى بوصفه ممثلا للسلطة الشرعية، والمسؤول عن الفصل في المنازعات وتنظيم امور الرعية وتطبيق الشريعة والاشراف على الاحباس والايتام وأمور الضعفاء (العمري، 2006م، 134).

وفي العصور العباسية المتأخرة شهد منصب القضاء تطورا ملحوظا من حيث طريقة التعيين وحدود الصلاحيات وتعدت المدارس الفقهية، وهنا يأتي دور القاضي في التوازن بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، ولأن الخلافة في تلك المرحلة اصبحت سلطة رمزية –الى حد كبير– اذ كان القضاة –احيانا– أكثر فاعلية في إدارة شؤون المجتمع من الخليفة نفسه ولاسيما في المدن الكبرى (الخضري، 1998م، 215).

لقد أولت الدولة العباسية هذا المنصب أهمية كبيرة فعرف لقب (قاضي القضاة) للمرة الأولى في عهد الخليفة المهدي، واسند هذا المنصب الى كبار العلماء من اهل الورع والعلم (الذهبي، 1996م، 7/ 113)، وقد استمر هذا التقليد حتى العصور العباسية المتأخرة لكن بمرور الوقت دخلت الاعتبارات السياسية في اختيار القضاة وضعفت استقلالية القضاء (الحنبلي، 2000 م، 1/ 219).

وأصبح منصب قاضي القضاة في العصور العباسية المتأخرة خاضعا لنفوذ الامراء والسلاطين، وقد أشار ابن كثير الى أن السلطان السلجوقي ألب أرسلان[7](455–465هـ/1063–1072م) هو من عين القاضي ابا المعالي الحنفي قاضيا للقضاة في بغداد، مما يدل على سيطرة السلطة التنفيذية على الجهاز القضائي (ابن كثير، 1999م، 12/ 45).

ومن الخصائص المميزة لمنصب القاضي كان القاضي يشرف على قضاة الاقاليم باسم قاضي القضاة، أي: المشرف العام ويعينهم ويعزلهم، وله الحق في اصدار الاحكام في القضايا الكبرى، وكان يتمتع بسلطة تنفيذية شاسعة تشمل إدارة الاوقاف وتوزيع الاعطيات على المستحقين، وضبط معاملات السوق في بعض الأحيان (المقريزي، 1996م، 1/ 349).

ومن الطرق التي يتم فيها تعيين القضاة في المراحل الاولى من العصر العباسي، كان يتم تعيين القضاة بأمر من الخليفة وبشكل مباشر، بعد توصية من الوزير أو كبار العلماء، اما في العصور المتأخرة فقد أصبح للولاة والقادة العسكريين الكلمة الفصل في تعيين القضاة، فقد وصل الحال أحيانا الى بيع المنصب لمن يدفع أكثر أو من يرضي السلطات السياسية (الذهبي، 2003م، 35/ 145).

---

(7) ألب أرسلان: هو محمد بن جغري بك بن داود بن ميكائيل، أجل ملوك بني سلجوق، وصف بأنه كان ملك مطاعا، ولد سنة (420هـ/ 1029م) امتدت فترة حكمه عشر سنوات (455– 465هـ/ 1063– 1073م) اتسع ملكه ودان له العالم (ابن الأثير، 1987، 8/ص232).

وقد ذكر المقريزي أن بعض القضاة حصلوا على المناصب بدفع كثير من الاموال مما ادى الى تدهور هيبة القضاء وفساد بعض الأحكام (المقريزي، 1996م، 1/ 370)، إن التحديات التي واجهت القضاء في العصور العباسية المتأخرة هي كثيرة، منها: تدخل السلاطين في الاحكام، وتعدد السلطات المتداخلة، وضعف تطبيق القوانين في الاطراف البعيدة عن مركز الحكم، وكذلك انتشار الفوضى السياسية التي جعلت القضاة عاجزين –احيانا– عن أداء وظائفهم (السمعاني، 1988م، 310/5)؛ (السبكي، 1986م، 60).

وتعد أهمية القضاء في التوازن السياسي والاجتماعي من أهم المناصب على الرغم من ضعف الدولة المركزية، فقد كان القضاء أحد أعمدة الاستقرار في المجتمع العباسي، إذ كانت المحاكم من الأماكن القليلة التي يستطيع فيها العامة والشيوخ والفقراء انتزاع حقوقهم دون وساطة او سلطة قبلية (ابن خلكان، 1977م، 4/ 221)؛ (السبكي، 1986م، 61).

ومن الجدير بالذكر أن القاضي يعد وجها من وجوه الدولة وامتدادات للشرعية الدينية وكذلك للخلافة، على الرغم من أن سلطة الخليفة كانت شكلية –في اغلب الاحيان– إذا تعارضت مع أرادة الحاكم العسكري ومع ذلك فإن منصب القضاء ظل أحد أعمدة وأدوات التنظيم الاداري حتى نهاية العصر العباسي (الخضري، 1998م، 332).

٣. الوزارة:

استحدث منصب الوزارة في العصر العباسي، ويسمى الشخص الذي يتولى هذا المنصب بالوزير، اذ يقوم بمساعدة الخليفة، أما وزارة التفويض فهي أن يفوض الخليفة الوزير في تدبير أمور الدولة كافة ويمنحه صلاحيات شبه مطلقة في اتخاذ القرارات دون الرجوع الى الخليفة فيكون مسؤولا عن تعيين وعزل رؤساء الدواوين والولاة (السبكي، 1986م، 28)؛ (ابن خلدون، 2004م، 2/ 195)، وقد يحمل الوزير المفوض ختم الخليفة لتوقيع الاوامر الصادرة عنه، قال الماوردي في تعريفها: ((وأما وزارة التفويض فهي أن يستوزر الامام من يفوض إليه تدبير الامور برأيه وامضائها على اجتهاده)) (الماوردي، 1985م، 38،45)، وفي العصور العباسية المتأخرة ، تغيرت ملامح الوزارة نتيجة عدة عوامل ومن اهمها: ضعف سلطة الخليفة، إذ اصبح الخليفة –في كثير من الاحيان– مجرد رمز ديني، في حين تركزت السلطة الفعلية في ايدي قادة الجيش أو الأمراء المحليين وتضاءلت صلاحيات الوزير مع استحداث منصب أمير الأمراء وتزايد نفوذ القادة العسكريين، ففقد الوزير كثيرا من صلاحياته، وأصبح هؤلاء –في كثير من الاحيان– أداة في يد القوة المسيطرة في بغداد (السبكي، 1986م، 30)؛ (أمين، 1953م، 2/ 211، 230)؛ (ابن خلدون، 2004م، 191،195).

تعددت انواع الوزارة، فإلى جانب وزارة التفويض ظهرت وزارة التنفيذ، إذ اقتصر دور الوزير على تنفيذ اوامر الخليفة او الامير القوي دون سلطة فعلية لاتخاذ قرار معين، ومع ذلك بقيت وزارة التفويض قائمة في بعض الحقب ولاسيما حينما كان الخليفة أو الامير يثق في الوزير فيمنحه صلاحيات واسعة لإدارة شؤون الدولة (ابن الطقطقي، 1997م، 102،110).

وأثر منصب الوزير بشكل كبير على إدارة الدولة العباسية، إذ أسهمت قوتها –في حقب مضت– في استقرار الحكم وازدهار الادارة لكنها في حقب الضعف تحولت إلى أداة للصراع بين القوى المتنافسة، وأدت كثرة عزل الوزراء وتغييرهم الى اضطراب الجهاز الإداري وتدهور الاوضاع المالية والسياسية للدولة (امين، 1953م، 2/ 215).

(4) الشيخ:

شهدت العصور العباسية المتأخرة (من القرن السابع للهجرة وما بعده) تطورا كبيرا في ادوار الشخصيات الدينية والاجتماعية، ومن ابرزهم منصب الشيخ الذي اكتسب دلالات علمية ودينية وادارية وسياسية، إذ لم يعد الشيخ مجرد عالم دين بل اصبح مرجعا اجتماعيا واداريا مؤثرا في الحياة العامة (الدوري، 2005م، 170)، واحتفظ الشيخ بمكانته كعالم وفقيه او شيخ طريقة صوفية، وكان ينظر اليه كوسيط بين الناس والسلطة الدينية وموجها تربويا واخلاقيا، لذا تشير النصوص في كتاب (معيد النعم) للسبكي الى المكانة الدينية الكبرى التي احتلها بعض الشيوخ حتى أنه خصص فصولا لذكر شيوخ العلم والصلاح وأشاد بأثرهم في ضبط سلوك العامة والخاصة قائلا: ((وكانت العامة تتحاكم الى الشيخ فلان ، ويأخذون برأيه كأنه مفتي الممالك لا يرد له قول)) (السبكي، 1986م، 140).

أما الشيخ من الناحية الادارية فمع ضعف السلطة المركزية اسندت للشيخ ادوار ادارية في المجتمع من إدارة الزوايا وتنظيم الاوقاف او حتى الاشراف على توزيع الصدقات، وقد استعرض السبكي في كتابه نماذج من الشيوخ الذين كانت لهم يد في إدارة الشؤون اليومية في بغداد مثل: الشيخ عبد القادر الجيلاني (ت 561هـ/ 1165م) الذي كان له وقف واسع يديره بنفسه ويعين فيه موظفين كما ذكر الشيخ المعز بن عبد السلام (ت، 660 هـ/1261م) بوصفه مرجعا في مسائل الاوقاف والسياسات الدينية (السبكي، 1986م، 134،135).

ومن الناحية السياسية كان للشيخ دور مهم في التدخل غير المباشر في الامور السياسية، إذ كانت لهم سلطة معنوية على الحكام والسلاطين، وروى السبكي أن بعض الشيوخ كانت لهم كلمة نافذة على اختيار الولاة، او في توجيه قرارات سياسية إذ ذكر: ((السلطان كان لا يقدم على أمر إلا بعد مشورة الشيخ فلان فإن رضي مضى وإن لم يرض توقف)) (السبكي، 1986م، 178)؛ (الشمري، 2020م، 2413،2420).

وكان الشيوخ يؤمون المساجد ويشرفون على حلقات العلم ويشاركون في اصدار الفتاوى وغالبا ما يرتبطون بالطرق الصوفية او بالمذاهب الفقهية السائدة آنذاك، وقد ذكر السبكي الشيخ أبا الحسن الشاذلي بوصفه مثالا على الشيخ الكامل الذي يجمع بين الورع والعلم والتأثير الاجتماعي (السبكي، 1986م، 45).

وكذلك أصبح للشيخ دور فاعل في الادارة والعامل الاجتماعي في المدن الكبرى، إذ كان للشيخ دور إداري واضح، فقد كان يستشار في تعيين القضاة وإدارة الاوقاف بل كان يكلف أحيانا بمراقبة الاسواق او حل النزاعات بين القبائل والعائلات، وذكر السبكي قائلا: ((كان الشيخ ابن دقيق العبد حكما بين الامراء في امور عظيمة، يرجع اليه ولا يرد له رأي)) (السبكي، 1986م، 62).

وكان الشيخ يحظى بحب العامة وثقتهم، إذ تشكلت علاقة طيبة على مر السنوات في العصور العباسية المتأخرة؛ لأنه غالبا ما كان قريبا من مشاكلهم ويعد صوتهم في وجه السلطان، وكان البعض يلجأ اليه في النزاعات العائلية أو استفتاءات الزواج والطلاق او حتى في طلب الدعاء والبركة وفي بعض الاحيان أدت الثقة الى صدام بين الشيوخ والولاة (ابن حجر العسقلاني، 1993م، 115/2).

إن الشيخ والطريقة الصوفية كان مرتبطا في العصور العباسية المتأخرة، إذ ارتبط غالب الشيوخ بالتصوف فكانوا مشايخ للطرق الصوفية مثل: الرفاعية والقادرية والشاذلية [8] وغيرها، وكان التصوف في العصور العباسية المتأخرة وسيلة للتأثير الروحي والسياسي ولاسيما في حقب غياب الاستقرار، وقد أشار السبكي الى أن ((الشيخ الصوفي إنما هو الولي المربي المؤتمن على سر الله في ارضه)). وهو توصيف يجمع بين القداسة والوظيفة التربوية (السبكي، 1986م، 89).

٥ – الدواوين:

شكلت الدواوين[9] في العصر العباسي العنصر الاساس للإدارة الحكومية، إذ كانت تمثل مراكز تنظيمية وإدارية متخصصة في شؤون الدولة المختلفة، من المالية الى العسكرية مرورا بالأمن والرسائل والبريد، وقد تطورت الدواوين في العصر العباسي بشكل ملحوظ عن

([8]) الشاذلية: واحدة من الطرق الصوفية تعود في تسميتها لمؤسسها أبو الحسن الشاذلي وتشتهر بالذكر المفرد (الله) أو مضمرا، وقد تفرعت هذه الطريقة الى العديد من الطرق الفرعية في العديد من الدول (ابن عطاء الله السكندري، د.ت، ص47).

([9]) الديوان: يعني المكان الذي تجمع فيه الأمور، إذ يعد الجهاز الرسمي الذي يتولى تنظيم وتسجيل شؤون الدول المختلفة سواء كانت مالية وعسكرية أو ادارية او قضائية. ينظر: (ابن منظور، 2004م، 45،50).

العصور التي سبقتها وابتكر العباسيون دواوين جديدة لتلبي حاجات الدولة المتزايدة (الدوري، 1982م، 123،140).

وأدت الدواوين دورا محوريا في تحقيق الاستقرار الاداري والمالي للدولة العباسية، إذ كانت تضمن ضبط موارد الدولة ونفقات الحكومة وتنظيم شؤون الجيش وادارة المراسلات الرسمية ونقل الاخبار (الطبري، 1960م، 5/320،330)؛ (السبكي، 1986م، 29).

لقد أكد ابن خلدون في مقدمته على اهمية الديوان بوصفه من الضروريات اللازمة للملك، إذ قال: إن وجود الديوان ضروري لتنظيم شؤون الدولة وحفظ حقوقها (ابن خلدون، 2004م، 210)، وكذلك وصف السبكي الدواوين بأنها تعزز من الدولة بشكلها الإداري والمالي إذ تقوم الدواوين بترتيب حياة العامة الى جانب الطبقة الحاكمة وتنوعها مما يزيد من قوة الدولة اداريا وسياسيا (السبكي، 1986م، 30).

ومن أهم الدواوين في العصور العباسية المتأخرة ديوان الانشاء الذي كان يتولى المراسلات السياسية والإدارية (الدوري، 1982م، 125)، وديوان البريد مسؤول عن نقل الاخبار بين الخلفاء والرعية ونقل الاخبار والعلوم وترجمتها (الطبري، 1960م، 5/31)، وديوان الزمام إذ كان يشرف على اعمال الدواوين المالية ويقوم بتدقيق الجوانب المالية وجمع الضرائب (السامر، 1985م، 92)، وديوان التوقيع كان مسؤولا عن صياغة رأي الخليفة وتعليقاته على الطلبات بعد مراجعتها من الوزير (ابن ابي اصيبعة، 1998م، 215).

ثانيا: الوظائف العسكرية والمالية:

(١) القيادة العسكرية:

شهدت العصور العباسية المتأخرة تحولات كبيرة في النظام العسكري انعكست على طبيعة الوظائف العسكرية وعلى دور القادة في الجيش العباسي، ولاسيما مع تراجع سلطة الخلفاء وظهور قوى اقليمية في المنطقة الذين سيطروا على مقاليد الحكم آنذاك، وتعد وظيفة القيادة العسكرية من أبرز الوظائف التي شهدت تغيرات في الصلاحيات والمسؤوليات، إذ اصبحت القيادة العسكرية مرتبطة ليس فقط بالجانب القتالي بل كذلك بالسياسة والادارة الداخلية للدولة (الطبري، 1960م، 6/410)؛ (السبكي،1986م، 38).

إن القيادة العسكرية في الخلافة العباسية كانت وظيفة ذات مركز حيوي، فقد كان القائد العسكري مسؤولا عن تنظيم القوات وتوزيعها في الميادين العسكرية، وكذلك الاشراف على تدريب الجند وتجهيزهم للمعارك والتنسيق مع السلطات المدنية والوزراء؛ لضمان دعم الجيش، وكان القائد –في بعض الاحيان– يحمل لقب امير الجيش او امير الامراء ويمنح صلاحيات

واسعة ولاسيما في ظل ضعف الخلافة العباسية التي اصبحت مجرد رمز ديني في كثير من الأحيان (ياقوت الحموي، 2000م، 4/ 120).

ومن الوظائف المهمة في القيادة العسكرية هو ناظر الجيش الذي له الحق في النظر على حال الجيش وعزل من يراه غير مناسب وكذلك ترتيب أمرهم وتنسيق احتياج الدولة لهم (السبكي،1986م، 33).

وكان للقادة العسكريين دور مهم في الحفاظ على امن الدولة مثل: امير الجيش الذي تزايد نفوذه السياسي مع ضعف سلطة الخلفاء وظهور أمراء جدد يتحكمون في مقاليد الحكم، مما أسهم في تفكك الدولة العباسية أواخر أيامها، فضلا عن أن الصراعات بين القادة العسكريين أدت إلى اضطرابات داخلية أثرت سلبا على استقرار الدولة (السبكي، 1986م، 47)؛ (عبدالله، 2018م، 120،130).

(٢) الشحنة والشرطة:

تعد الشحنة[10] وحدة عسكرية مهمة في الجيش العباسي، إذ كانت تمثل تنظيما قتاليا صغيرا ضمن الهيكلية للجيش العباسي، وتؤدي دورا بارزا في العمليات العسكرية المختلفة ويعود أصل التسمية الى التأثيرات الفارسية واختلاطها مع العربية واجتمعت في التنظيم العسكري العباسي، فقد تطورت وحدات الجيش لتكون أكثر تنظيما وفاعلية في مواجهة التحديات العسكرية المتزايدة في العصور العباسية المتأخرة (عبدالله، 2018م، 85).

وصاحب الوظيفة المهم في هذا المحور هو قائد الشحنة، أي: المسؤول عن الوحدة العسكرية بشكل عام ومن الاشخاص الذين تولوا ذلك هو نظام الملك[11] (ت،485هـ/1092م)، إذ تولى تنظيم الشحنة في بغداد (ابن الاثير، 1987م، 54/9).

إن وظيفة الشرطة تطورت في العصور العباسية المتأخرة، إذ برزت في القرن السابع للهجرة وبشكل واسع وهي تعد جهة تنفيذية ورقابية في الوقت نفسه وكذلك مراقبة الاسواق، وارتبط اسم الوظيفة مع الشحنة؛ لاندماج عملها في العصور العباسية المتأخرة، واحيانا تغيبت وظيفة الشرطة او قائد الشرطة وبرز اسم الشحنة في مسرح الاحداث (الماوردي، 1985م،

([10]) **الشحنة:** مشتقة من تسمية عربية فارسية لوظيفة عسكرية، وهي وحدة قتالية تضم عددا من الجنود وتعمل ضمن تنظيمات الجيش الاكبر. ينظر: (عبدالله، 2018م، ص78، 85).

([11]) **نظام الملك:** هو أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الملقب بنظام الملك الطوسي، ولد ببلدة رادكان التابعة لمدينة طوس، احدى مدن خراسان، اشتهر بكونه عالي الهمة عالما بالحديث والفقه، أسس المدرسة النظامية ببغداد، توفي سنة (485هـ/ 1092م) (ابن خلكان، 1994، 4/ ص128).

178،172)، وكان لصاحب الشرطة في العصور العباسية المتأخرة مهام وهي: حفظ الامن في الاحياء والاسواق ومراقبة الحسبة والتأكد من تطبيق الشرع في المعاملات العامة، وكذلك تنفيذ أوامر الخليفة او الحاكم المحلي، وتتبع الخارجين عن القانون وحفظ الاموال العامة (الماوردي، 1985م، 278).

ومن الشخصيات التي تولت قائد الشرطة هو عبد الجبار بن ابي الحسن الذي تولى شرطة الكرخ سنة (502هـ/ 1109م) واشتهر بقدرته على ادارة الازمات الطائفية (الذهبي، 2003م، 101/34).

(3) ديوان الخراج:

خلال العصور العباسية المتأخرة شهدت الدولة العباسية تحولات سياسية مهمة فقد تراجعت السلطة المركزية لصالح الامراء والسلاطين والولاة، إذ تأثرت القدرة على جمع الخراج بشكل مركزي؛ بسبب الحركات الانفصالية والفوضى الامنية في بعض المناطق (الطبري، 1960م، 234/6).

لكن على الرغم من ذلك عمل العباسيون على تطوير نظام دواوين الخراج ليظل ركيزة اساسية في اقتصاد الدولة ولاسيما في ظل الضغوطات المالية الناتجة عن الحروب والتوسع الإقليمي (عبدالرحمن، 2015م، 120).

كان ديوان الخراج الرئيس هو المكتب المركزي الذي يشرف على تنظيم جباية الضرائب في جميع الاقاليم الخاضعة للدولة، ويوجه عمل الدواوين المحلية (البغدادي، 2001م، 89).

وكذلك دواوين الأقاليم كانت في كل ولاية أو منطقة كبيرة تضم ديوانا خاصا يجمع الضرائب المحلية (حامد، 2001م، ع23، 50)، وهنالك وظيفة ديوان الحساب وهو مختص بمراجعة حسابات الضرائب والتأكد من صحة الارقام المدونة في دواوين الخراج (ابن الاثير، 1987م، 24/ 112).

وديوان الصرف وهو المسؤول عن صرف الأموال التي جمعها في الخزينة العامة وصرف رواتب الموظفين والعسكر (عبد الرحمن، 2015م، 130)، وتعد الاضطرابات السياسية والانفصالية الإقليمية في الدولة العباسية من الحقب الصعبة التي فقدت الدولة السيطرة فيها على مفاصل الدولة المركزية، وكذلك ظهور دول وسلطات محلية ذات حكم شبه مستقل أدى إلى عدم تفعيل تلك الدواوين بشكل ملحوظ وأدى كذلك إلى صعوبة جمع الخراج وأثر على إيرادات الدولة (الطبري، 1960م، 6، 240).

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

لقد أثرت دواوين الخراج على الاقتصاد الإسلامي (العباسي) إذ كان هذا الديوان –واقصد فيه ديوان الخراج الرئيس– هو المسؤول عن تمويل الجيش والجهاز الاداري، ويعد تمويل الدولة ركنا اساسا ومركزيا على حد سواء، إذ كان الخراج يشكل عاملا حيويا في اعادة توزيع الثروات بين طبقات المجتمع العباسي معتمدا على نظام العوائد الزراعية (حامد، 2001م، ع23، 65).

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة التي استعرضت أهم الوظائف والمناصب المهمة في العصور العباسية المتأخرة، وكذلك أبرزت أهم العوامل التي هيمن فيها السلطان بعد ضعف الدولة المركزية وتسليم المناصب والوظائف التي كانت تحت أمرتهم جميعا، فقد تمكن المتنفذين في الدولة باستغلال نفوذهم للسيطرة على مقاليد الوظائف في المناصب الحساسة والمؤثرة في الدولة العباسية.

لقد أظهر تاج الدين السبكي في كتابه (معيد النعم ومبيد النقم) الوظائف كافة واعتلاء المناصب الدينية والعسكرية ثم اردفها الإدارية والمالية ليكون هذا الاستعراض بتبويب خاص لهذه الفئة المترامية في العصور العباسية المتأخرة، وكذلك الانتقال إلى الأقاليم الأخرى، وتحديد أهم الوظائف فيها وتمكن السبكي من رسم ضوابط الوظائف الإدارية والمالية ضمن محيط المناصب العسكرية التي تداخلت وتزامنت في عصر الهيمنة على السلطة من قبل النفوذ الأجنبي، وكذلك تدخل باقي الأقاليم في الحكومة المركزية في بغداد.

وهدفت الدراسة إلى إظهار مدى الوعي لدى المجتمع والتحكم ضمن سلطة القضاء التي كانت من الوظائف المهمة أو بالأحرى من المناصب الرفيعة على مستوى الدولة العباسية، إذ كان القاضي ولاسيما في الجانب السياسي يعزل ويعين القادة والامراء وأحيانا يقوم بإقناع السلطان في تغيير بعض القادة العسكريين، بعدها تأتي الوزارة من الوظائف العليا في الدولة، إذ كان الوزير يعد من المربع الأول للسلطة ويقوم بمهام كثيرة وأحيانا الايكال من قبل الخليفة لبعض المهام الإدارية داخل القصر الرسمي.

أظهرت الدراسة بروز الشيخ ومنصبه في العصور العباسية المتأخرة الذي كان متحكما بالشرائع والأوقاف واحيانا الطابع السياسي، وكذلك ظهرت مع هذه الوظيفة مدارس ومذاهب دينية متعددة، وتطور منصب الشيخ عبر العصور العباسية المتأخرة بعد تدخل السلطان، إذ تم تعيين وعزل الاشخاص وامتلك صلاحيات أكبر ولاسيما في تهدئة الشارع البغدادي وغيره، لقد تعددت الوظائف العسكرية في العصور العباسية المتأخرة من قائد الجيش والشحنة وكذلك صاحب الشرطة كلها تصب في وظيفة واحدة وهي الوظيفة العسكرية التي تتمركز في بسط السلطة وحفظ الأمن، ومن الوظائف المهمة هي الدواوين وأصحاب الدواوين، إذ تعددت وتطورت الدواوين بدءا من ديوان الرسائل ونهاية ذلك ديوان الحاكم، ويعد ذلك من ابرز الدواوين ضمن السلطة وتحت راية الوظائف الادارية واخرها الوظائف المالية التي أبرزت الدراسة لنوع مهم هو ديوان الخراج والمستحقات المالية وكذلك الري الزراعي، إذ يتم تعيين هذا المنصب من قبل السلطان واحيانا الخلافة في أوقات محددة من العصور العباسية المتأخرة.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1. ابن ابي اصيبعة، احمد بن القاسم بن خليفة (ت، 668هـ/1269م). (1998م). عيون الانباء في طبقات الأطباء. دار الكتب العلمية (بيروت).
2. ابن الأثير، عز الدين ابي الحسن علي بن ابي الكرم (ت، 630هـ/1232م). (1987م). الكامل في التاريخ. تحقيق، عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي (بيروت) ج8، ج29.
3. ابن الجوزي، ابو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن ابي الحسن (ت، 597 هـ/1200م). (1992م). المنتظم في تاريخ الملوك والامم، تحقيق، محمد البنا، دار الكتب العلمية (بيروت) ج 13-16.
4. ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت، 709هـ/1309م). (1997م). الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية. تحقيق، عبداللطيف عبدالرحمن. دار صادر (بيروت).
5. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين ابو الفضل احمد بن علي (ت، 852 هـ/1448م). (1972م). الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة، ط2. صححه، السيد هاشم النداوي وآخرون، دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن، (الهند) ج 4.
6. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت،808هـ/1405م). (2004م). المقدمة. تحقيق، عبد الله محمد الدرويش. دار يعرب (دمشق).
7. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (ت: 808هـ / 1405م). (1988م). العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. تحقيق: خليل شحاذة. ط2. دار الفكر (بيروت) ج4.
8. ابن خلكان، احمد بن محمد (ت، 681هـ/1282م). (1977م). وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان. تحقيق، إحسان عباس. دار صادر (بيروت) ج2، ج4.
9. ابن عطاء الله السكندري، تاج الدين أحمد بن محمد بن عبد الكريم (ت: 709هـ/1309م). (د.ت). لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه الشاذلي أبي الحسن. تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي الدرقاوي. ناشرون للطباعة والنشر (بيروت).
10. ابن كثير، اسماعيل بن عمر (ت، 774 هـ/1372م). (1999م). البداية والنهاية تحقيق، عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر (القاهرة) ج12.
11. ابن منظور، محمد بن كرم بن علي (ت، 711هـ/1311م). (2004م). لسان العرب. دار صادر (بيروت).
12. ابو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (ت، 478 هـ/1085م). (2007م). نهاية المطلب في دراية المذهب. تحقيق، عبد العظيم محمود الديب. دار المنهاج (جدة).
13. أحمد، أمين. (1953م). ضحى الإسلام. لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة) ج2، ق211.
14. أحمد، رضا. (1958م). معجم متن اللغة. دار مكتبة الحياة (بيروت) ج 2.
15. احمد، عبد الله. (2015م). منهج النقد في التراث الاسلامي، دراسة تحليلية. مجلة الدراسات الإسلامية (د. م) مج 134، عد 55.

16. البغدادي، عبدالرحمن بن عبدالله (ت، 562هـ/ 1167م). (2001م). الفوائد، تحقيق، حسين مؤنس. دار الكتب العلمية (بيروت).
17. حامد، محمود. (2001م). النظام المالي في الدولة العباسية. مجلة التراث الإسلامي. عدد 23.
18. الحنبلي، يوسف بن عبد الهادي (ت، 909 هـ/1503م). (2000م). مختصر طبقات الحنابلة. تحقيق، عبد الرحمن العثيمين. مكتبة العبيكان (الرياض) ج1.
19. الخضري، عبد الحميد. (1998م). تاريخ الدولة العباسية. المكتبة الازهرية للتراث (القاهرة).
20. الدارقطني، ابو الحسن علي بن عمر (ت، 385 هـ/996م). (2009م). الافراد. تعليق، جابر بن عبد الله السريع (د. م).
21. دوزي، رينهارات بيتر آن. (2000م). تكملة المعاجم العربية. ترجمة: محمد سليم النعيمي. وزارة الثقافة والاعلام (بغداد). ج4.
22. الدوري، عبد العزيز. (1982م). النظم الإسلامية. دار المعارف (بيروت).
23. الدوري، عبدالعزيز. (2005م). دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت).
24. الذهبي. (2003م). تاريخ الإسلام. تحقيق، بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي (بيروت).
25. الذهبي، محمد بن احمد (ت، 748هـ/ 1347م). (1996م). سير أعلام النبلاء، تحقيق، شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت) ج7.
26. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي. (2002م). الاعلام. ط15. دار العلم للملايين، (بيروت) ج4.
27. الزهيري، مناضل عبيد حمد. (2024م). الحياة الاجتماعية والمعيشية للمجتمع العراقي خلال العصر العباسي المتأخر (447-656هـ/1055- 1258م). مجلة لارك، كلية الآداب، جامعة واسط، مج 16، عد1.
28. السامر، فيصل. (1985م). ثورة الزنج. دار الثقافة (بغداد).
29. السامر، فيصل. (1970م). الدولة الحمدانية في الموصل وحلب. مطبعة الايمان (بغداد) ج1.
30. السبكي. (2004م). الابهاج في شرح المنهاج. تحقيق، احمد جمال الزمزمي ونور الدين عبد الجبار صغيري. دار البحوث والدراسات الاسلامية واحياء التراث (مكة المكرمة). ج1.
31. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت، 771هـ/1369م). (1993م). طبقات الشافعية الكبرى. ط2. تحقيق، محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. هجر للنشر والطباعة (د. م) ج 10.
32. السبكي. (1999م). رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. تحقيق، علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود. عالم الكتب (بيروت) ج1.
33. السبكي. (1986م). معيد النعم ومبيد النقم. تحقيق، عبد المعطي قلعجي. مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت).
34. السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت، 562هـ/1166م). (1988م). الانساب، تحقيق، عبد الرحمن المعلمي. دار الجنان (بيروت).

35. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (ت، 911هـ/1505م). (1967م). حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. تحقيق، محمد ابو الفضل إبراهيم. دار احياء الكتب العربية (القاهرة). ج1.
36. الشاطبي، ابراهيم بن موسى بن محمد بن إسحاق (ت، 590 هـ/1193م). (1985م). الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق، عبد السلام محمد هارون. دار الفكر (بيروت) ج1.
37. الشمري، سعد بن دبيحان. (2020م). الدولة العباسية في كتابات المستشرقين. مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، عدد120 (مصر).
38. الصالح، صبحي. (1417هـ). النظم الإسلامية نشأتها وتطورها. منشورات الشريف الرضي (إيران).
39. الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك من عبد الله (ت، 764هـ/1362م). (2000م). الوافي بالوفيات. تحقيق، احمد الارناؤوط وتركي مصطفى. دار احياء التراث (بيروت). ج 19.
40. الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير (ت، 310هـ/922م). (1960م). تاريخ الرسل والملوك. تحقيق، محمد ابو الفضل إبراهيم. دار المعارف (القاهرة). ج 9.
41. عبد القادر القرشي، محيي الدين ابو محمد عبد القادر بن محمد (ت، 775 هـ/1373م). (1993م). الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية. تحقيق، عبد الفتاح محمد الحلو. دار هجر للطباعة، ط2. (القاهرة) ج1.
42. عبدالرحمن، علي. (2015م). دواوين الدولة العباسية واثرها في الاستقرار الاقتصادي. دار النهضة (القاهرة).
43. عبدالله، محمد. (2018م). التنظيم العسكري في الدولة العباسية. دار الحكمة (بغداد).
44. العمري، عبد الله. (2006م). النظم الاسلامية دراسة في تطور النظم السياسية والادارية في الدولة الإسلامية. دار النفائس (بيروت).
45. الغزالي، محمد. (1972م). المنهج في البحث الإسلامي. دار المعرفة (القاهرة).
46. القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي (ت، 821هـ/1418م). (1987م). صبح الاعشى في صناعة الانشا. تحقيق، يوسف علي الطويل. دار الفكر (بيروت) ج 4.
47. الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت: 350هـ/ 965م). (1908). كتاب الولاة والقضاة. مطبعة الإباء اليسوعيين (بيروت).
48. الماوردي، علي بن محمد بن الحبيب (ت،450 هـ/1058م). (1985م). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. تحقيق، أحمد مبارك البغدادي. دار الكتب العلمية (بيروت).
49. المقريزي، احمد بن علي بن عبد القادر (ت، 845 هـ/1450م). (1996م). السلوك لمعرفة دول الملوك. تحقيق، محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. (بيروت) ج 2.
50. ناصر، خسرو (ت، 481هـ/1088م). (1992م). سفر نامه. ترجمة، يحيى الخشاب. الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة).
51. ياقوت الحموي، شهاب الدين ابو عبدالله (ت، 626هـ/1228م). (2000م). معجم البلدان. تحقيق، عمر رضا كحالة. دار صادر. (بيروت) ج4.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Ibn Abi Usaibia, Ahmad ibn al-Qasim ibn Khalifa (d. 668 AH/1269 CE). (1998 CE). The Sources of News on the Classes of Physicians. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Beirut).
2. Ibn al-Athir, Izz al-Din Abi al-Hasan Ali ibn Abi al-Karm (d. 630 AH/1232 CE). (1987 CE). The Complete History. Edited by Omar Abd al-Salam Tadmuri. Dar al-Kutub al-Arabi (Beirut), vol. 8, vol. 29.
3. Ibn al-Jawzi, Abu al-Faraj Jamal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi al-Hasan (d. 597 AH/1200 CE). (1992 CE). Al-Muntazam fi Tarikh al-Muluk wa al-Umam. Edited by Muhammad al-Banna. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Beirut), vols. 13-16.
4. Ibn al-Taqtaqi, Muhammad ibn Ali ibn Tabataba (d. 709 AH/1309 CE). (1997 CE). Al-Fakhri fi al-Adab al-Sultaniyah wa al-Dawla al-Islamiyyah. Investigation by Abdul Latif Abdul Rahman. Dar Sadir (Beirut).
5. Ibn Hajar al-Asqalani, Shihab al-Din Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali (d. 852 AH/1448 CE). (1972 CE). The Hidden Pearls in the Notables of the Eighth Century, 2nd ed. Edited by Sayyid Hashim al-Nadawi and others. The Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, Deccan, (India), vol. 4.
6. Ibn Khaldun, Abdul Rahman ibn Muhammad (d. 808 AH/1405 CE). (2004 CE). Introduction. Edited by Abdullah Muhammad al-Darwish. Dar Ya'rub (Damascus).
7. Ibn Khaldun, Abdul Rahman ibn Muhammad ibn Muhammad (d. 808 AH/1405 CE). (1988 CE). Lessons and the Diwan of the Beginning and the End of the History of the Arabs and Berbers and Those of Their Contemporaries of Greater salience. Edited by Khalil Shahadeh. 2nd ed. Dar al-Fikr (Beirut), vol. 4.
8. Ibn Khallikan, Ahmad ibn Muhammad (d. 681 AH/1282 CE). (1977 CE). Deaths of Notable People and News of the Sons of the Time. Edited by Ihsan Abbas. Dar Sadir (Beirut), Vol. 2, Vol. 4.
9. Ibn Ata' Allah al-Iskandari, Taj al-Din Ahmad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim (d. 709 AH/1309 CE). (n.d.). Lata'if al-Minan fi Manaqib al-Shaykh Abu al-Abbas al-Mursi wa Sheikh al-Shadhili Abu al-Hasan. Edited by Asim Ibrahim al-Kayali al-Husayni al-Shadhili al-Darqawi. Nashroon Printing and Publishing House (Beirut).
10. Ibn Kathir, Ismail ibn Umar (d. 774 AH/1372 CE). (1999 CE). The Beginning and the End. Edited by Abdullah ibn Abd al-Muhsin al-Turki. Dar Hijr (Cairo), Vol. 12.
11. Ibn Manzur, Muhammad ibn Karam ibn Ali (d. 711 AH/1311 CE). (2004). Lisan al-Arab. Dar Sadir (Beirut).
12. Abu al-Ma'ali, Abd al-Malik ibn Abd Allah ibn Yusuf ibn Muhammad al-Juwayni (d. 478 AH/1085 AD). (2007). Nihayat al-Matlab fi Dirayat al-Madhhab. Edited by Abd al-Azim Mahmoud al-Deeb. Dar al-Minhaj (Jeddah).
13. Ahmad, Amin (1953). The Sacrifice of Islam. Committee for Authorship, Translation, and Publication (Cairo), Vol. 2, No. 211.
14. Ahmad, Rida (1958). Dictionary of the Text of the Language. Dar Maktabat al-Hayat (Beirut), Vol. 2.
15. Ahmad, Abdullah (2015). The Methodology of Criticism in Islamic Heritage: An Analytical Study. Journal of Islamic Studies (n.d.), Vol. 134, No. 55.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

16. al-Baghdadi, Abd al-Rahman ibn Abd Allah (d. 562 AH/1167 AD). (2001). Al-Fawa'id, edited by Hussein Mu'nis. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah (Beirut).
17. Hamed, Mahmoud (2001). The Financial System in the Abbasid State. Islamic Heritage Magazine, Issue 23.
18. Al-Hanbali, Yusuf ibn Abd Al-Hadi (d. 909 AH/1503 AD). (2000). A Brief History of the Hanbalis. Edited by Abd Al-Rahman Al-Uthaymeen. Al-Ubaikan Library (Riyadh), Vol. 1.
19. Al-Khudari, Abd Al-Hamid (1998). History of the Abbasid State. Al-Azhar Library for Heritage (Cairo).
20. Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Ali ibn Umar (d. 385 AH/996 AD). (2009). Al-Afrad. Commentary by Jabir ibn Abdullah Al-Sari' (d. m.).
21. Dozy, Reinhardt Peter Ann (2000). Supplement to Arabic Dictionaries. Translated by Muhammad Salim Al-Naimi. Ministry of Culture and Information (Baghdad). Vol. 4.
22. Al-Douri, Abdul Aziz (1982). Islamic Systems. Dar Al-Maaref (Beirut).
23. Al-Douri, Abdul Aziz (2005). Studies in the Late Abbasid Era. Center for Arab Unity Studies (Beirut).
24. Al-Dhahabi (2003). History of Islam. Edited by Bashar Awad Marouf. Dar Al-Gharb Al-Islami (Beirut).
25. Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad (d. 748 AH/1347 AD). (1996). Biographies of the Noble Figures. Edited by Shu'ayb Al-Arna'ut. Al-Risala Foundation (Beirut), Vol. 7.
26. Al-Zarkali, Khair al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Ali (2002). Al-I'lam (The Media). 15th ed. Dar al-Ilm lil-Malayin (Beirut), Vol. 4.
27. Al-Zuhairi, Munadil Ubaid Hamad (2024). The Social and Living Life of Iraqi Society during the Late Abbasid Era (447-656 AH/1055-1258 AD). Lark Journal, College of Arts, University of Wasit, Vol. 16, No. 1.
28. Al-Samar, Faisal (1985). The Zanj Revolt. Dar al-Thaqafa (Baghdad).
29. Al-Samar, Faisal (1970). The Hamdanid State in Mosul and Aleppo. Al-Iman Press (Baghdad), Vol. 1.
30. Al-Subki (2004). Al-Ibhaj fi Sharh al-Minhaj (The Joy of Explaining the Curriculum). Edited by Ahmad Jamal al-Zamzami and Nour al-Din Abdul-Jabbar Saghiri. Dar al-Buhuth wa al-Dara'at al-Islamiyya wa Ihya' al-Turath (Makkah). Part 1.
31. Al-Subki, Taj al-Din Abd al-Wahhab ibn Ali (d. 771 AH/1369 AD). (1993 AD). The Great Classes of Shafi'is. 2nd ed. Edited by Mahmoud Muhammad al-Tanahi and Abd al-Fattah Muhammad al-Hilu. Hijr Publishing and Printing (n.d.), Vol. 10.
32. Al-Subki. (1999 AD). Lifting the Eyebrow from Ibn al-Hajib's Summary. Edited by Ali Muhammad Mu'awwad and Adel Ahmad Abd al-Mawjud. Alam al-Kutub (Beirut), Vol. 1.
33. Al-Subki. (1986 AD). Restorer of Blessings and Destroyer of Misfortunes. Edited by Abd al-Mu'ti Qalaji. Cultural Books Foundation (Beirut).
34. Al-Sam'ani, Abd al-Karim ibn Muhammad (d. 562 AH/1166 AD). (1988 AD). Genealogies. Edited by Abd al-Rahman al-Mu'alimi. Dar al-Janan (Beirut).
35. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (d. 911 AH/1505 AD). (1967 AD). Hasan al-Muhadara fi Tarikh Misr wa al-Qahira. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya (Cairo). Vol. 1.

36. Al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad ibn Ishaq (d. 590 AH/1193 AD). (1985 AD). Al-Muwafaqat fi Usul al-Sharia. Edited by Abd al-Salam Muhammad Harun. Dar al-Fikr (Beirut), Vol. 1.
37. Al-Shammari, Sa'd ibn Dubayhan (2020 AD). The Abbasid State in the Writings of Orientalists. Journal of Research of the Faculty of Arts, Menoufia University, Issue 120 (Egypt).
38. Al-Saleh, Subhi (1417 AH). The Origins and Development of Islamic Systems. Al-Sharif al-Radi Publications (Iran). 39. Al-Safadi, Salah al-Din
39. Khalil ibn Aybak ibn Abdullah (d. 764 AH/1362 CE). (2000 CE). Al-Wafi bil-Wafiyat. Edited by Ahmad al-Arna'ut and Turki Mustafa. Dar Ihya' al-Turath (Beirut). Vol. 19.
40. Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir (d. 310 AH/922 CE). (1960 CE). History of the Prophets and Kings. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar al-Ma'arif (Cairo). Vol. 9.
41. Abdul-Qadir al-Qurashi, Muhyi al-Din Abu Muhammad Abdul-Qadir ibn Muhammad (d. 775 AH/1373 CE). (1993 CE). The Shining Jewels in the Classes of the Hanafis. Edited by Abdul-Fattah Muhammad al-Helou. Dar Hijr Printing, 2nd ed. (Cairo), Vol. 1.
42. Abdul-Rahman, Ali (2015 CE). The Abbasid State Diwans and Their Impact on Economic Stability. Dar Al-Nahda (Cairo).
43. Abdullah, Muhammad (2018). Military Organization in the Abbasid State. Dar Al-Hikma (Baghdad).
44. Al-Omari, Abdullah (2006). Islamic Systems: A Study of the Development of Political and Administrative Systems in the Islamic State. Dar Al-Nafayes (Beirut).
45. Al-Ghazali, Muhammad (1972). The Methodology of Islamic Research. Dar Al-Ma'rifa (Cairo).
46. Al-Qalqashandi, Abu Al-Abbas Ahmad ibn Ali (d. 821 AH/1418 CE). (1987). Subh Al-A'sha fi Sina'at Al-Insha. Edited by Yusuf Ali Al-Tawil. Dar Al-Fikr (Beirut), Vol. 4.
47. Al-Kindi, Abu Omar Muhammad ibn Yusuf (d. 350 AH/965 CE). (1908). The Book of Governors and Judges. Jesuit Fathers Press (Beirut). 48. Al-Mawardi,
48. Ali ibn Muhammad ibn al-Habib (d. 450 AH/1058 AD). (1985 AD). Sultanic Rulings and Religious States. Edited by Ahmad Mubarak al-Baghdadi. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Beirut).
49. Al-Maqrizi, Ahmad ibn Ali ibn Abd al-Qadir (d. 845 AH/1450 AD). (1996 AD). Conduct to Know the Rules of Kings. Edited by Muhammad Abd al-Qadir Atta. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Beirut), Vol. 2.
50. Nasir, Khusraw (d. 481 AH/1088 AD). (1992 AD). Safarnama. Translated by Yahya al-Khashab. Egyptian General Book Organization (Cairo).
51. Yaqut al-Hamawi, Shihab al-Din Abu Abdullah (d. 626 AH/1228 AD). (2000 AD). Dictionary of Countries. Edited by Omar Reda Kahala. Dar Sadir (Beirut), Vol. 4.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X